بشأن أنشطتها المقامة على أملاك الدولة

البلدية: 3.400 ملايين دينار غرامات على الشركات المنتهية تراخيصها

الحميدي المطيري

أعلنت البلدية أمس فرضها غرامات ومخالفات مالية بلغت قيمتها 3.400 مليون دينار «نحو 11.22 مليون دولار أمريكي» على بعض الشركات غير الملتزمة بتجديد التراخيص بشأن أنشطتها المقامة على أملاك الدولة.

وقال مدير إدارة السلامة في فرع بلدية محافظة الأحمدي الحميدي المطيري في بيان صحفي إن الإدارة نفذت عدة جولات ميدانية على عدد من الشركات في المنطقة الجنوبية للتأكد من وجود الترخيص وسريان رخصة السلامة وترخيص التشوين لإقامة النشاط على أملاك الدولة.

وأضاف المطيري أن الجولات التي نفذها المفتشون أسفرت عن تحرير 16 مخالفة لعدم وجود ترخيص وانتهاء تراخيص التشوين الخاص لبعض تلك الشركات وقيامها باستغلال أراض تابعة لأملاك الدولة.

وشدد على أن الحملات مستمرة ومكثفة لرصد جميع المخالفات واتخاذ كل الإجراءات القانونية بحقها على الفور بناء على توجيهات الإدارة العليا في البلدية بتكثيف الحملات والتأكد من كل التراخيص الممنوحة سواء تراخيص السلامة أو التشوين.

ودعا المطيري أصحاب الشركات إلى الالتزام بكل اللوائح والأنظمة التي سنتها البلدية والإسراع باتباع الإجراءات اللازمة لاستخراج كل التراخيص المتعلقة بهذا الخصوص تجنبا للمخالفة والغرامة.

من جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين إلى الاتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس أب 24727732 في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية.

الدقباسي: البت في خصخصة «الكويتية» وإقرار نهاية الخدمة لـ «كويتيي الخاص» أفضل من الحديث عن معاناتهم

علي الدقباسي

رأى النائب علي الدقباسي أن البت في قانون خصخصة «الكويتية» وتعديل المادة 8 منه التي حرمت 350 موظفا من صرف مستحقاتهم المحتجزة من سنوات عدة والمتمثلة في نهاية الخدمة إضافة إلى إجراء المداولة الثانية لحصول موظفي القطاع الأهلي على نهاية خدمتهم أسوة بالوافدين يعد إنجازا تشريعيا أفضل من الحديث عن معاناتهم دون قرار منصف.

تتمات

الأمير: محاربة

الفساد عبد العزيز الإبراهيم ، ونائب الرئيس نواف المهمل ، والأعضاء كلا من خالد الخالد ود. مشاعل الهاجري والمستشار حسام بهبهاني ونواف البدر وعبدالعزيز المنصور ، لأداء اليمين القانونية أمام سموه ، بمناسبة تسلمهم مهام مناصبهم الجديدة.

وقال سموه في كلمة وجهها خلال اللقاء ، إلى رئيس وأعضاء هيئة «نزاهة» : يسرني أن أرحب بكم وأهنئكم باختياركم لمجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، راجيا لكم كل التوفيق والسداد ، معربا عن خالص الشكر والتقدير لإخوانكم رئيس وأمناء الهيئة السابقين ، وها أنتم تستكملون المسيرة بتحميلكم هذه المسؤولية الجسيمة ، وهذه الأمانة العظيمة التي أنيطت بكم والتي أنتم أهل لها.

أضاف صاحب السمو الأمير : لقد تابعنا بأسف مؤلم ما يبث في بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من إساءات بالغة ، واتهامات بغير دليل لبلدنا العزيز وإظهاره ، كأنه صار مرتعا للفساد وملاذا له ، وأنه قد استشرى بين الكويتيين ، مما أضر ومس بكرامة المواطن وأساء لمكانة الكويت.

وقال سموه أيضا : إن عليكم مسؤولية كبيرة للتصدي لهذي الحملة الظالمة والادعاءات الباطلة ، وذلك بمضاعفة جهودكم والقيام بمهامكم بكل تفان ومهنية وشفافية ، واضعين نصب أعينكم الحزم في تطبيق القانون بالعدل والمساواة وتعزيز دور الهيئة في محاربة الفساد بكافة أشكاله والكشف عنه ، وإحالة كل من يثبت عليه تهمة شبهة فساد إلى القضاء دون تردد ، فوطننا الكويت ولله الحمد دولة مؤسسات ودستور ، يكفل للجميع حق اللجوء للقضاء في مواجهة شبهات الفساد أو التجاوز والتطاول على المال العام ، وإننا نفخر بأن لدينا قضاء عادل مشهود له بالنزاهة ومحل إشادة واعتزاز الجميع . كما أوجه عنايتكم إلى تشجيع وتفعيل وتعاون ومشاركة مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ، في جهود مكافحة الفساد وتوعية المواطنين إلى ضرورة وأهمية دورهم الإيجابي بمكافحة الفساد بكشفه والإبلاغ عنه.

وخلال لقاء صاحب السمو أمير البلاد ، مع رئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد ، قال سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء : إذا تأذن لي صاحب السمو، نعم سيدي صاحب السمو إنها أمانة ثقيلة، نعم إنها مسؤولية جسيمة، لأنها تمس سمعة ومكانة الكويت وثقة أهل الكويت.

طويل العمر التوجيه المباشر من سموكم للحكومة والهيئة حملنا مسؤولية وأمانة.

طويل العمر، التوجيه كان واضح بحماية المال العام ومكافحة الفساد وسيادة القانون وهذه يا طويل العمر مرتكزات اللي مسؤوليتنا احنا كحكومة وكهيئة مكافحة الفساد مستقلة ، أن نعمل متعاونين نساند بعضنا البعض لتحقيق طويل العمر هذه الأهداف.

هذه مسؤولية طويل العمر أنيطت للحكومة ووضعتها في الأولويات ، مع وجود هذه الازمة الصحية ، إلا أن مع هذا الملف وتكليف سيدي صاحب السمو جعلنا نضعها في أولوياتنا ، وبدأنا العمل إلا أن طويل العمر تسخير كل إمكانيات الدولة لتعزيز إن شاء الله النزاهة ومحاربة الفساد ومثل ما أشار سموكم سيادة القانون.

لن ينفع أحد منصبه أو اسمه ومكانته إذا ارتكب يعني جريمة حرمة المال العام. نعاهد سيدي صاحب السمو كحكومة أن نكون عاملين مع إخواننا في كل القطاعات لترجمة هذه التوجيهات بما فيها مصلحة بلدنا وأسأل الله العلي القدير أن يوفق إخواني وأختي اللي اشتغلت مع أغلبهم ، وأعرف ما لديهم من خبرة وكفاءة وتجربة ، خير معين لنا في البلد إن شاء الله أن تكون الهيئة رافد مهم لتسكير كل الثغرات والخلل الموجود للفاسدين شكرا سيدي صاحب السمو.

من جهته قال رئيس مجلس الهيئة العامة لمكافحة الفساد عبد العزيز الإبراهيم : باسمي وباسم إخواني أعضاء مجلس أمناء نثمن هذه الثقة العالية التي أوليتموني إياها، وإن شاء الله أن نكون عند حسن الظن، لا يخفى عليكم صاحب السمو المسؤوليات الكبيرة التي تقع على هيئة مكافحة الفساد . ونعتقد كذلك ان من سبقونا وضعوا الأساس لهذا الامر ولهم جزيل الشكر لهذا الامر ، كما نعتقد أن دورنا يتعدى عملية معالجة قضايا الفساد ، إلى الوقاية من قضايا الفساد نمنع حدوثها أصلا. وهذا يتم بإذن الله بالتعاون مع كافة الجهات وتحتاج إلى عمل مستمر ودؤوب، وكلي ثقة بسمو الرئيس ودعمه وجربت دعمك طال عمرك يوم كنت وزير، لن تبخل بهذا الدعم وكلي ثقة بالإخوان الأعضاء إن شاء الله نكون عند حسن الظن، وفي الختام أحب أشكرك مرة أخرى على هذه الثقة الغالية، إن شاء الله نكون قدها بإذن الله والسلام.

بدوره قال وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي : شاكرين سموك طال عمرك هذه الثقة السامية وهذه التوجيهات راح تكون اللي ، انا متأكد راح تكون حافز لأخواني في مجلس الأمناء ونبراس في عملهم القادم طال عمرك نستذكر انطلاق الهيئة للرغبة السامية من سموك ، فدعمك المتواصل طوال عملها ومستمر في دعم الاستراتيجية الوطنية التي أطلقتها وتوجت بتوقيع سموك عليها، الهيئة طال عمرك نفذت الاخوة من الزملاء السابقين يشكرون على جهودهم السابقة في تأسيس الهيئة وانطلاقها وقد عملوا على إستصدار اللائحة التنفيذية للهيئة وعلى إعداد الاستراتيجية الوطنية، طال عمرك تفعيل نصوص القانون شمل جميع القياديين تم حصر جميع القياديين اللي يخضعون لقانون نزاهة وعددهم 13 ألف طال عمرك، وتم تقديم إقرار الذمة المالية 16 ألف و51 مقر بين إقرار أولي أو تحديث قرار طال عمرك، أو بمناسبة انتهاء أعمال مسؤولياتهم، وأيضا الهيئة تلقت 280 بلاغ قضايا فساد وبادرت من ذاتها للتحقيق في مواضيع أثيرت 59 موضوع طال عمرك أحيلت منهم 38 موضوع للنيابة العامة وحفظ 97 موضوع وجاري استكمال الباقي كل هذا الجهد بدعم سموك المتواصل للهيئة ودورها وانا متأكد أن إخواني في مجلس الأمناء من الكفائة والنزاهة وسوف ينهضون بالهيئة إلى آفاق أرحب ، وشكرا طال عمرك.

الغانم: نسبة

وأوضح الغانم أنه تم فحص 38 نائبًا تقريبًا وتبقى عدد من النواب لم يتم فحصهم، لافتا إلى أنه فور استكمال كل التقارير عما حدث في الجلسة الماضية سيكون لمكتب المجلس اجتماع لاحق هذا الأسبوع.

وأكد أنه لن تكون هناك جلسة يوم الثلاثاء المقبل في الأسبوع الجاري، معربًا عن أمله في أن تستكمل كل الإجراءات اللازمة لعقد جلسة في الأسبوع القادم.

وقال الغانم : « اليوم تحدثت أنا وأخي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بهذا الموضوع ، وسنناقش إن شاء الله هذا الأمر بعد استكمال كل التقارير الصحية الواردة من المراجع الصحية».

من جهة أخرى أكد الرئيس الغانم أن ملف التركيبة السكانية يحتاج إلى حلول عملية وتشريعية، لافتًا إلى أن تجارة الإقامات سبب من أسباب اختلال هذه التركيبة في الكويت.

جاء ذلك خلال مداخلة هاتفية مع تلفزيون الكويت ، ردًا على سؤال بشأن حل قضية التركيبة السكانية.

وأشاد الغانم بالإعلام الرسمي في طرح مثل هذه المواضيع الساخنة والمهمة التي تطرح لأول مرة ، والتي تحتاج إلى شفافية وإلى البوح عن كثير من المعلومات ، لتصل إلى المجتمع وإلى الشعب الكويتي بكل وضوح وشفافية.

وأكد الرئيس الغانم أن هذا الملف ساخن ومؤلم ومزمن وقديم ولا يتحمل مسؤوليته المسؤولون الحاليون، لكنهم يتحملون مسؤولية حل هذا الملف «وهذا قدرهم».

وبين « أنه إذا كانت بعض الأزمات يكون لها بعض الحسنات فمن أحد الوجوه الحسنة إنها ترفع الغطاء عما تم إهماله وتجاهله».

وقال : « نحن مثلا ننتظر هبوط أسعار النفط حتى نلتفت إلى ملف الإصلاح الاقتصادي، وننتظر جريمة إرهابية حتى نلتفت إلى ثقافة التطرف، وانتظرنا أزمة مثل «كورونا» حتى نلتفت إلى ملف شائك ومهم مثل تجارة الإقامات ، والمرتبطة ارتباطا رئيسيًا بالمشكلة الأكبر وهو التركيبة السكانية».

وشدد على أن تجارة الإقامات جزء أو سبب من أسباب اختلال التركيبة السكانية في الكويت.

وبسؤاله عما إذا كان هناك قصور في التشريع أم لا؟ أجاب رئيس مجلس الأمة بأن العملية تحتاج إلى حلول عملية وتحتاج إلى تعديلات تشريعية وبعض التشريعات الجديدة.

أضاف :» أولا أود أن أجيب على سؤال يتوارد على أذهان الشعب الكويتي ،وهو ماذا على مجلس الأمة عمله في هذه القضية القديمة وليست الجديدة».

وتطرق الغانم إلى بعض الأرقام « التي لا تقبل التحريف أو التحوير، فنحن لدينا مشكلة حقيقية وهي الخلل في التركيبة السكانية «.

وبشأن التركيبة السكانية قال الغانم» نادرًا أن نجد دولة فيها نسبة الوافدين إلى المواطنين 70 إلى 30 في المئة، فهذه نسبة غير سليمة وغير صحية ويجب أن تعدل».

أضاف : « لا أعتقد بكل أمانة أننا نسير في الاتجاه السليم بدليل لغة الأرقام نفسها، موضحًا أنه في عام 2000 أو 2001 وصلنا إلى نسبة الكويتيين 38 في المئة ونسبة غير الكويتيين وصلت إلى 62 في المئة، وهناك تحسن كبير عن نسبة عام 1990 ، التي كانت فيها نسبة غير الكويتيين 73 في المئة ونسبة الكويتيين 27 في المئة».

وقال الغانم : «بعد أن وصلنا إلى تخفيض نسبة غير الكويتيين إلى 62 في المئة بدأت هذه النسبة تتزايد إلى أن وصلت في الوقت الحالي أو عام 2019 إلى 70 في المئة» ، مضيفا أن «هذه الأرقام ليست من عند مرزوق الغانم أو من مجلس الأمة ، وكلها مسجلة في موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية والتقارير الإحصائية.

وأكد أن الخطورة ليست فقط ارتفاع النسبة إلى 70 في المئة، أو وصول عدد غير الكويتيين إلى 3 ملايين و344 ألفا تقريبًا، مبينًا أن» المشكلة الأكبر أنه من ضمن أعداد غير الكويتيين يوجد ما يزيد عن مليون و300 ألف وافد تعليمهم يقرأ ويكتب وما دون ذلك».

وأوضح أن هذه الأعداد هي شريحتان أولها (الأمي) والأخرى هي من فقط يقرأ ويكتب و(الأمي) عددهم يفوق الـ 100 ألف ، ومن يقرأ ويكتب عددهم يفوق المليون و200 ألف تقريبًا».

وقال الغانم : «نحن في الكويت بحاجة أطباء وإلى بعض التخصصات وإلى مهندسين وإلى تخصصات يحتاجها المجتمع الكويتي ليكمل عطاء الكويتيين الذي لا أحد ينكره».

وذكر أنه عندما يكون هناك مليون و300 ألف فهذا دليل على أن هناك خللًا وهذا هو المدخل، مشيرًا إلى أن هناك جزءًا كبيرًا منه وأحد الأسباب الرئيسية في وجود هذا الرقم هو تجارة الإقامات.

وأشار الغانم إلى أن تاجر الإقامات لا يستقدم طبيبًا أو مهندسًا أو عالم ذرة فهذه هي التخصصات المطلوبة.

وأوضح « أن أي كويتي الآن يسمع هذه المداخلة ، لو يرجع إلى موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية ويرجع إلى التقارير الإحصائية التي أعدها كويتيون ثم يذهب إلى تقسيمات للمراحل التعليمية ، يجد أن شهادة الجامعة فما فوق والتعليم العالي هم أقل ويجد خانتي الأمي والتعليم المتدني هي الأعلى».

وقال إن هذه الأمور يجب أن تدرس وأن تحلل ويجب أن تعرف أسبابها ، مؤكدًا أن هناك تحركا قويًا جادًا تجاه تجارة الإقامات لدى سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

وذكر الغانم أن مجلس الأمة عليه أن يراقب وأن يشدد ويعطي هذه القضية أهميتها ومكانتها وأيضًا أن يشرع وأن يعدل بعض التشريعات.

وبين الغانم سعي مجلس الأمة بإخلاص لإنهاء التشريعات « التي نحتاجها لحل هذه المشكلة قبل نهاية دور الانعقاد الحالي أو قبل انتهاء الفصل التشريعي» .

وقال « أنا ومجموعة من النواب سنتقدم باقتراح بقانون إضافة إلى من تقدم من إخواننا النواب الذين حددوا النسب المئوية للوافدين».

وأوضح : « لا نستطيع تحديد نسب مئوية محددة الآن أو نجعل 25 في المئة من التركيبة السكانية من جنسية معينة أو 10 في المئة من جنسية أخرى و15 في المئة من جنسية أخرى، لأن هذه تتغير».

أضاف : « تقدمنا بقانون يعالج التركيبة السكانية وموضوع تجارة الإقامات أبرز ما فيه، المادة الرابعة منه تنص على أن يحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره خلال 6 أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون الحد الأقصى من العمالة الوافدة ، بما يحافظ على الوزن النسبي لهذه العمالة في مجموعها إلى عدد المواطنين».

وشرح الغانم» الآن النسبة 70 في المئة والسنة القادمة 65 في المئة والسنة التي تليها 63 في المئة وهكذا، ويكون بقرار من مجلس الوزراء وأيضًا يحدد الأعداد التي يجب استقدامها من الخارج وفق ليس فقط الجنسيات لأنه لا أعتقد أن هذا هو الحل الجذري» .

وذكر أن هذا الاقتراح بقانون يعالج الخانات التعليمية التي بها خلل.

وقال إنه» من منطلق الحفاظ على سمعة الكويت الدولية فهناك باب لم يكن موجودًا في تشريعات أخرى وهو موضوع التأمين على العمالة الوافدة وتنظيم استقدامها».

وأوضح أن القانون ينص أيضًا على إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي بين المقيمين مصادره عدة مصادر ، منها التأمين النقدي الذي يؤديه أصحاب العمل أو العمل وفقا لأحكام هذا القانون.

أضاف : « أيضا رسم تكافل اجتماعي بين المقيمين ومساهمة سنوية تؤديها الدولة من حصيلة الغرامات وعدة مصادر أخرى».

وأكد الغانم» هدف هذا الصندوق لعدة واجبات منها التزامات أصحاب العمل نحو العمال الذين استقدمهم طبقًا لأحكام هذا القانون، ومستحقات العاملين في القطاعين الأهلي والنفطي ، والذين تمت تصفية أوضاعهم طبقًا لأحكام المادة (7) من هذا القانون وأنهيت خدماتهم بسبب زيادتهم عن حاجة العمل».

وشرح الغانم» أن من زاد عن حاجة سوق العمل يجب أن يترك البلد لكن بدون أن نظلمه ، مثل ما يحدث في بعض الحالات الآن والتي تسيء لنا في الخارج».

وبين أن حقوق العاملين يأخذونها كاملة ويتحملها من تسبب بتواجدهم وإن لم يستطع فهناك صندوق يعالج هذه الأمور».

وشدد رئيس مجلس الأمة على أن تجارة الإقامات تجارة وحشية ترقى إلى تجارة البشر يجب مواجهتها ومكافحتها، لافتًا إلى أنه « من واجب السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى والسلطة التشريعية أن يتحملا مسؤوليتهما تجاه هذا الملف».

وأكد جدية المجلس والعمل بإخلاص للانتهاء من التشريعات اللازمة قبل نهاية الفصل التشريعي الحالي ، متمنيا من السلطة التنفيذية حل هذا الملف حلًا جذريًا وأبديًا حتى لا تتكرر القصة في كل فترة، ومعربًا عن ثقته بالحكومة بأنها لا تقل حرصًا عن أعضاء السلطة التشريعية في حل هذا الملف.

وأكد أن تعاون السلطتين في هذا الملف سيؤدي إلى نتائج حقيقية تضع حدًا لهذه الآفة.

وشدد الغانم على أنه «لا يجوز أن ننتظر «كورونا» تنتهي ونعود إلى الوضع السابق، ولا يجوز أن تقوم الأزمة بإيقاظنا ، ومن ثم نعود بعد الأزمة إلى الوضع السابق».

وقال : « ستنتهي هذا الأزمة إن شاء الله عاجلًا لا آجلًا، لكن لا يجب أن توقفنا أو يوقفنا انفراج هذه الأزمة عن إكمال المشوار والخطوات التي اتخذت لحل هذا الأمر».

ودعا الغانم إلى» تطبيق القانون فكل متهم بريء حتى تثبت إدانته وهذا الأمر عند الجهات القضائية، لكن القانون يطبق على الكبير قبل الصغير في هذا الموضوع والموضوعات الأخرى».

أضاف :» إذا سرنا وفق التشريعات التي توضع وإرادة الحل كانت متواجدة بصدق وبإخلاص لدى السلطتين ، فإني أؤكد للشعب الكويتي أن مشكلة التركيبة السكانية ستتحسن تدريجيًا وفق الحلول الواقعية التي ستطبق».

الصالح: لا خطوط

أن قضية النائب البنغالي ، «قضية مهمة فيها مظاهر فساد وهي الآن موجودة تحت سلطة النيابة العامة ، ونحن نتعاون معها عندما تطلب التحريات ، وعندما تتبين لها وتتكشف لها أسماء وشبهات فساد إضافية نقوم بتحرياتنا ونمدها بكل البيانات ، وكما كررت في أكثر من مناسبة فإن التوجيهات لدينا بإظهار الحقيقة كما هي ، ولا يوجد أي خط أحمر كل من ساهم في هذا المرض الخبيث عليه أن يتحمل المسؤولية».

وقال : إن متابعة تجار الإقامات من وزارة الداخلية أسفرت عن تسجيل 282 قضية ، تعكس 417 شركة نتج عنها إحالة أكثر من 526 شخصا إلى الحجز لدى سلطات التحقيق منهم 49 مواطنا.

ولفت الى أن سلطات التحقيق لدى الإدارة العامة للتحقيقات أو النيابة العامة ، تقوم بإجراء كل التحقيقات اللازمة لضبط ومحاسبة هؤلاء.

وعن الاقتراحات لتغليظ العقوبات في هذه القضية ، أعرب عن الشكر للسلطة التشريعية على مقترحات تغليظ العقوبة على تجار الإقامات «ولدينا مشروع قانون حكومي جاهز لتطوير شامل لقانون الإقامة بحيث لا يركز فقط على تغليظ العقوبات ، بل أيضا على تطوير نظام الإقامات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بهذا الصدد».

أضاف أن مشروع القانون سيكون خلال الأسبوعين المقبلين قد وصل إلى مجلس الأمة ، «ونتمنى في السلطة التشريعية إقراره وإنجازه حتى نتمكن متعاونين من اجتثاث هذا المرض الخبيث».

وعن مبادرة وزارة الداخلية بمنح مهلة لمخالفي قانون الإقامة «غادر بأمان» ، أوضح أن هذه الفكرة بدأت في نهاية شهر يناير الماضي قبل بدء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد19-» ، إذ تم إعداد العدة وتجهيز مراكز إيواء في 39 مدرسة للمخالفين إلى أن يغادروا ويتم استكمال إجراءاتهم.

وقال إن أوضاع وظروف جائحة كورونا ترتب عليها إجراءات حكومية قاسية مثل فرض حظر كلي أو عزل بعض المناطق التي يكثر فيها المخالفون من الجاليات لكن وفق الأعداد التي سجلناها والأرقام فقد بلغ عدد المستفيدين منها 26 ألفا و90 مخالفا وغادروا جميعا تقريبا وصباح اليوم غادر 500 شخص وحسب آخر الأرقام فإن الموجودين في مراكز الإيواء 200 شخص مخالف فقط.

وأعرب الوزير الصالح عن الشكر للجميع في وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة على كل الجهود المبذولة بهذا الشأن مضيفا أنه «عندما ستتحسن الظروف وتفتح المطارات فإننا سنعيد الكرة في التوجه نفسه».

تجاوب «الداخلية»

الأميري مع توصيات اللجنة أدى إلى تقليل عدد المساجين الذين كان عددهم أكثر من خمسة آلاف ، حيث إنها أعفت عن ألف سجين في فبراير الماضي ، واليوم أبلغونا أنه سيتم الإعفاء عن 1200 مسجون بعفو مباشر ، وأن هناك ما يقارب 1000 شخص سيتم تقليل المدة عنهم ، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيف عدد المساجين إلى ألفي مسجون بعدما كانوا أكثر من خمسة آلاف .

وأشاد الدمخي بالتعاون الكبير من الجهات المعنية وخاصة النيابة العامة بهذا الشأن، كاشفًا عن اجتماع مقبل مع لجنة العفو للتوسع أيضًا في معايير العفو واستبعاد بعض القضايا الأخرى.

ومن جهة أخرى أوضح الدمخي أن قرار الاتصال المرئي بين المساجين وأهاليهم هو قرار اتخذ نتيجة أحداث «كورونا» ، وسيستمر وفقًا لما أبلغت به وزارة الداخلية عن وجود توافق بينهم وبين السلطة القضائية في أن تكون الجلسات عبر الاتصال المرئي ، خاصة في جلسات تجديد العقوبة بدلًا من نقله إليهم مما سيخفف من ضغط العمل.

وبين الدمخي أن الرعاية الصحية للمساجين داخل السجن والاهتمام بهم وعمل مسحات لهم وتوفير الرعاية لهم ، هي من توصيات اللجنة التي كان لها قبول لدى الجهات المعنية بالإضافة إلى توفير أدوات الوقاية لهم والاهتمام بهم بشكل أكبر.

وأعرب الدمخي عن شكره لوزير الداخلية ووكيل الوزارة ووكيل وزارة الصحة وفريقه ، لحضورهم واهتمامهم بالقضايا التي تناقشها اللجنة، مشيرًا إلى أن تشكيل لجنة مختصة في الإعفاء الطبي تعتبر من القرارات الجيدة ، وسيكون لها إن شاء الله أثر كبير جدًا بخلاف ما كان معمولًا به في السابق من وجود لجان متعددة لكل حالة لتنظر في المرض من مجال تخصصها بغض النظر عن الحالة العامة.

وفيما يخص المناطق المحظورة ، أشار الدمخي إلى تأكيد اللجنة ضرورة تقسيم المناطق ورقابتها وأن تكون هناك رقابة لاحقة على سكن العمال وألا تتجاوز العدد المسموح به ولا تتجاوز أيضا كرامة الإنسان.

وحول سجن الإبعاد أشار الدمخي إلى أن هناك تقدمًا وتطورًا كبيرًا جدًا في التعامل مع آلية الإبعاد ، وتعاونا كبيرًا بين الداخلية والسلطة القضائية، مؤكدًا ضرورة تطبيق العقوبة البديلة للجرائم التي أحكامها تحت الستة أشهر ، مع النظر بالحجز المنزلي خاصة في ظل هذه الأزمة التي تمر على الكويت.

وكشف الدمخي أنه تم التطرق أيضا لميزانية السجن المركزي لإنشاء سجن مركزي جديد ، والاستغناء عن السجن الحالي الذي فيه الكثير من القضايا التي تحتاج للإصلاح، مؤكدًا دعم اللجنة لإصلاح السجون.

وبين أن الاجتماع تطرق أيضا إلى موضوع شهادات البدون في ظل وجود وزير الداخلية في الاجتماع ، كونه مسؤولا عن هذا الموضوع بحيث إنه لا يمكن أن تسمح للطالب بالدراسة وبعدها يتم حجز شهادته في حاله تخرجه وتطالبه بجنسية معينة، مشيرًا إلى أن هذا الأمر لا يجوز وفيه ضغط لا يناسب أبدًا مركز الكويت الإنساني.

وأشار إلى وجود تعاون ما بين وزاره الصحة والجهاز المركزي وديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بموضوع التوظيف، مؤكدًا دعم اللجنة لمنحهم كافة الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية ، ولتعيين أصحاب الشهادات الملائمة في الصحة بدلًا من جلب العمالة من الخارج.

«الداخلية والدفاع»

وبين العنزي أن قانون الرعاية الصحية يتضمن إنشاء مستشفى خاص لرجال الإطفاء وأسرهم وإنشاء إدارة عامة للعلاج في الخارج ، أسوة بمنتسبي وزارتي الدفاع والداخلية، لافتًا إلى أن هناك اقتراحًا آخر سيتم تقديمه في الأيام القادمة يختص بتوفير الرعاية الصحية لمنتسبي الحرس الوطني وأسرهم.

وأوضح العنزي أنه تم في اجتماع أمس فتح بند ما يستجد من أعمال ، خاصة وأن أزمة «كورونا» والظروف الصحية أوقفت الاجتماعات لما يقارب الثلاثة أشهر الماضية.

وقال إن اللجنة وافقت على ما يقارب ٢٠ اقتراحًا برغبة ، بالإضافة إلى أن هناك عدة اقتراحات سيتم أخذ رأي وزارة الأشغال والإدارة العامة للمرور وبلدية الكويت والاجتماع معهم بشأنها وهي خاصة بإضافة مخارج في عدة مناطق بالكويت، مؤكدًا أن اللجنة ستستأنف نشاطها وستجتمع أسبوعيًا .

من جهته أوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد أن اللجنة سبق أن أخذت رأي الإدارة العامة للإطفاء ، وأضافت مكتسبات جديدة لرجال الإطفاء بالقانون.

وبين أن من الملاحظات التي تم تعديلها بموافقة الإدارة العامة للإطفاء إلغاء عقوبة السجن من الجزاءات التأديبية ، وتخفيف العقوبات من خفض الرتبة إلى تأخير الرتبة ونقل الإجراءات التأديبية من اللائحة التأديبية ووضعها كمادة في القانون.

وبين أنه تم وضع حق اللجوء للقضاء كمادة بالقانون وكذلك حق الترشح والانتخاب ، بعد أن كان موجودًا فقط في اللائحة التنفيذية.

وأفاد حماد أن اللجنة وافقت على استبدال رصيد الإجازات لرجال الإطفاء ببدل نقدي وعدم الخصم من الراتب عند التمتع بالإجازة، وعدم الخصم من الراتب أو استنفاد رصيد الإجازات عند مرافقة مريض أو العلاج بالخارج.

ونوه بأن اللجنة وافقت على إنشاء أكاديمية للإطفاء ونادٍ رياضي لرجال الإطفاء.

وأكد أنه تم تأجيل حسم القانون إلى الأسبوع المقبل، مشيرًا إلى وجود عدد من التعديلات التي يحتمل أن تصل للجنة اليوم ، وتناقش في اجتماع الأسبوع المقبل .

بن راشد: الحكومة

وجرى تعيين سلطان الجابر، رئيس شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، وزيرا للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وتعيين عبد الله المري وزيرا للاقتصاد.

وأعلن الهيكل الجديد للحكومة نائب رئيس الإمارات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على حسابه الرسمي على تويتر.

وشملت التعديلات دمج وزارتي الطاقة والبنية التحتية في وزارة واحدة وتعيين سهيل المزروعي، وزير الطاقة الحالي، وزيرا لها.

وقال مصدر مطلع إن الجابر سيحتفظ بمنصبه رئيسا تنفيذيا لأدنوك.

وقال الشيخ محمد «هدفنا من التغييرات الهيكلية اليوم هو حكومة أسرع في اتخاذ القرار.. وأكثر مواكبة للمتغيرات.. وأفضل في اقتناص الفرص وفي التعامل مع المرحلة الجديدة في تاريخنا.. حكومة مرنة وسريعة هدفها تعزيز منجزات ومكتسبات الوطن".وأضاف "الحكومة الجديدة أمامها عام واحد لتحقيق الأولويات الجديدة».

والإمارات مركز للأعمال والتجارة والسياحة في المنطقة.

وتشمل التغييرات إلغاء نصف مراكز الخدمة الحكومية وتحويلها لمنصات رقمية خلال عامين ودمج حوالي نصف الهيئات الاتحادية مع بعضها أو ضمن وزارات.

وجرى إلحاق الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ومجموعة بريد الإمارات ومؤسسة الإمارات العامة للنقل ومؤسسة الإمارات العقارية بجهاز الإمارات للاستثمار.

وتم تعيين وزيرين للدولة ضمن وزارة الاقتصاد، وهما أحمد بالهول وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وثاني الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية.

كما شملت التغييرات استحداث منصب وزير دولة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطبيقات العمل عن بعد وتعيين عمر العلماء في ذلك المنصب.

وقال الشيخ محمد «بيئة العمل المستقبلية في التطبيب والتعليم والتجارة ستتغير بشكل كبير.. ونسعى لأن نكون في مقدمة هذه التغيرات».

السودان: إقالة

مسؤولين على صلة بالرئيس السابق عمر البشير.

وكتب حمدوك على حسابه بموقع تويتر أنه عين الفريق عز الدين الشيخ علي منصور بمنصب مدير عام الشرطة. ولم يتطرق لمزيد من التفاصيل.

والمظاهرات التي شارك فيها عشرات الآلاف بالشوارع في أنحاء السودان يوم الثلاثاء للمطالبة بالإسراع بعملية الإصلاح وإعطاء دور أكبر للمدنيين في إدارة الفترة الانتقالية جاءت سلمية بشكل كبير وإن أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة آخرين.

وربط محتجون وجماعات مؤيدة للديمقراطية بين المسؤولين المفصولين ونظام البشير ، الذي خلع من السلطة في أبريل 2019 بعد شهور من الاحتجاجات.

ترامب يتعهد

مجددا، قائلا إنها يجب أن «تخضع لمحاسبة كاملة» بسبب تفشي الوباء.

كما وبّخ ترامب المتظاهرين الذين حطموا تماثيل قادة أمريكيين في الاحتجاجات الأخيرة المناهضة للعنصرية، قائلا: «هدفهم هو التخريب».

وتعهد الرئيس ترامب بهزيمة «اليسار الراديكالي، والماركسيين، والفوضويين، ومثيري الشغب، والمدانين بأعمال النهب والسلب».

وأدلى ترامب بكلمته في حديقة البيت الأبيض، وبجانبه زوجته ميلانيا، أمام حشد ضم جنودا أمريكيين وأطقم طبية.

وأثنى الرئيس الأمريكي على ما وصفه بالـ»البريق العلمي لأمته»، قائلا إن الولايات المتحدة «قد تتوصل إلى حل علاجي ولقاح أو إلى أي منهما قبل وقت طويل من نهاية العام الجاري».

وفي يونيو المنصرم نبّه رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس إلى أن العلماء قد لا يتمكنون من تطوير لقاح فعال ضد فيروس كورونا، قائلا: «قد نتوصل إلى لقاح في غضون عام. وإذا تعجّلنا، فقد تقصر الفترة الزمنية عن ذلك، ولكن بشهرين اثنين. هذا ما يقوله العلماء».